

الدستور اللبناني

الباب الأول: أحكام أساسية

-- مقدمة الدستور --

(أضيفت هذه المقدمة إلى الدستور اللبناني بموجب القانون الدستوري الصادر في 1990/9/21)

أ - لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في هذا الدستور والمُعترف بها دولياً.

ب - لبنان عربي الهوية والانتماء وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم موثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم موثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقوق والمجالات دون استثناء.

ج - لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د - الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ - النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و - النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز - الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ح - إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية.

ط - ارض لبنان ارض واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

ي - لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

الفصل الأول في الدولة وأراضيها

- المادة 1 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1943/11/9)
لبنان دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ وسيادة تامة. أما حدوده فهي التي تحده حالياً.

شمالاً : من مصب النهر الكبير على خط يرافق مجرى النهر إلى نقطة اجتماعه بوادي خالد الصاب فيه على علو جسر القمر.
شرقاً : خط القمة الفاصل بين وادي خالد ووادي نهر العاصي (اورنت) ماراً بقرى معيصرة - حربعاتة- هيت- ابش- فيصان
على علو قريتي برينا ومطربا، وهذا الخط تابع حدود قضاء بعلبك الشمالية من الجهة الشمالية الشرقية والجهة الجنوبية الشرقية
ثم حدود اقصية بعلبك والباق وحاصبيا وراشيا الشرقية.
جنوباً : حدود قضائي صور ومرجعيون الجنوبية الحالية .
غرباً : البحر المتوسط .

- المادة 2

لا يجوز التخلي عن أحد أقسام الأراضي اللبنانية أو التنازل عنه.

- المادة 3

لا يجوز تعديل حدود المناطق الإدارية إلا بموجب قانون.

- المادة 4

لبنان الكبير جمهورية عاصمته بيروت.

- المادة 5 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1943/12/7)
العلم اللبناني أحمر فابيض فاحمر أقساماً أفقية تتوسط الارزة القسم الأبيض بلون اخضر أما حجم القسم الأبيض فيساوي حجم القسمين الأحمرين معاً. وأما الارزة فهي في الوسط يلامس رأسها القسم الأحمر العلوي وتلامس قاعدتها القسم الأحمر السفلي ويكون حجم الارزة موازياً لثلث حجم القسم الأبيض.

الفصل الثاني في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم

- المادة 6
إن الجنسية اللبنانية وطريقة اكتسابها وحفظها وفقدانها تحدد بمقتضى القانون.
- المادة 7
كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم.
- المادة 8
الحرية الشخصية مصونة وفي حمى القانون ولا يمكن أن يقبض على أحد أو يحبس أو يوقف إلا وفقاً لأحكام القانون ولا يمكن تحديد جرم أو تعيين عقوبة إلا بمقتضى القانون.
- المادة 9
حرية الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام وهي تضمن أيضاً للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية.
- المادة 10
التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو يناهز الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة، على أن تسير في ذلك وفقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية.
- المادة 11 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1943/11/9)
اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية. أما اللغة الفرنسية فتحدد الأحوال التي تستعمل بها بموجب قانون.
- المادة 12
لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة لا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون. وسيوضع نظام خاص يضمن حقوق الموظفين في الدوائر التي ينتمون إليها.
- المادة 13
حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون.
- المادة 14
للمنزل حرمة ولا يسوغ لأحد الدخول إليه إلا في الأحوال والطرق المبينة في القانون.
- المادة 15
الملكية في حمى القانون فلا يجوز أن ينزع عن أحد ملكه إلا لأسباب المنفعة العامة في الأحوال المنصوص عليها في القانون ويعد تعويضه منه تعويضاً عادلاً.

الباب الثاني: السلطات الفصل الأول أحكام عامة

- المادة 16 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17)
تتولى السلطة المشتركة هيئة واحدة هي مجلس النواب.
- المادة 17 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21)
تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. وهو يتولاها وفقاً لأحكام هذا الدستور.
- المادة 18 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 وبالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21)
لمجلس النواب ومجلس الوزراء حق اقتراح القوانين. ولا ينشر قانون ما لم يقره مجلس النواب.
- المادة 19 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 وبالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21)
ينشأ مجلس دستوري لمراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية. يعود حق مراجعة هذا

المجلس في ما يتعلق بمراقبة دستورية القوانين إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء أو إلى عشرة أعضاء من مجلس النواب، والى رؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً في ما يتعلق حصراً بالأحوال الشخصية، وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التعليم الديني. تحدد قواعد تنظيم المجلس أصول العمل فيه وكيفية تشكيله ومراجعته بموجب قانون.

- المادة 20

السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها ضمن نظام ينص عليه القانون ويحفظ بموجبه للقضاة والمتقاضين الضمانات اللازمة. أما شروط الضمانة القضائية وحدودها فيعينها القانون. والقضاة مستقلون في إجراء وظيفتهم وتصدر القرارات والأحكام من قبل كل المحاكم وتنفذ باسم الشعب اللبناني.

- المادة 21

لكل وطني لبناني بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة كاملة حق في أن يكون ناخباً على أن تتوفر فيه الشروط المطلوبة بمقتضى قانون الانتخاب.

الفصل الثاني السلطة المشتركة

- المادة 22 (الملغاة بموجب القانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 والمنشأة بموجب القانون الدستوري الصادر في 1990/9/21) مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

- المادة 23 (الغيت بموجب القانون الدستوري الصادر في 1927/10/17)

- المادة 24 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 وبالقرار 129 تاريخ 1943/3/18 و بالقانون الدستوري الصادر في 1947/1/21 و بالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21) يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفقاً لقوانين الانتخاب المرعية الاجراء. والى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ - بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب - نسبياً بين طوائف كل من الفنتين.

ج - نسبياً بين المناطق.

وبصورة استثنائية، ولو لمرة واحدة، تملأ بالتعيين دفعة واحدة وبأكثرية الثلثين من قبل حكومة الوفاق الوطني، المقاعد النيابية الشاغرة بتاريخ نشر هذا القانون والمقاعد التي تستحدث في قانون الانتخاب، تطبيقاً للتساوي بين المسيحيين والمسلمين، وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني. ويحدد قانون الانتخاب دقائق تطبيق هذه المادة.

- المادة 25 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1947/1/21)

إذا حل مجلس النواب وجب أن يشتمل قرار الحل على دعوة لإجراء انتخابات جديدة وهذه الانتخابات تجري وفقاً للمادة 24 وتنتهي في مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر.

الفصل الثالث احكام عامة

- المادة 26 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17)

بيروت مركز الحكومة ومجلس النواب.

- المادة 27 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 و بالقانون الدستوري الصادر في 1947/1/21)

عضو مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء ولا يجوز أن تربط وكرالته بقيد أو شرط من قبل منتخبيه.

- المادة 28 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 و المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1929/5/8)

يجوز الجمع بين النيابة ووظيفة الوزارة. أما الوزراء فيجوز انتقاؤهم من أعضاء المجلس النيابي أو من أشخاص خارجين عنه أو من كليهما.

- المادة 29 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17)

إن الأحوال التي تفقد معها الأهلية للنيابة يعينها القانون.

- المادة 30 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 وبالقرار 129 تاريخ 1943/3/18 و بالقانون الدستوري الصادر في

1947/1/21 و بالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21)

للنواب وحدهم الحق بالفصل في صحة نيابتهم ولا يجوز إبطال انتخاب نائب ما إلا بغالبية الثلثين من مجموع الأعضاء. تلغى هذه المادة حكماً فور إنشاء المجلس الدستوري ووضع القانون المتعلق به موضع التنفيذ.

- المادة 31 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17) -
كل اجتماع يعقده المجلس في غير المواعيد القانونية يعد باطلاً حكماً ومخالفاً للقانون.

- المادة 32 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17) -
يجتمع المجلس في كل سنة في عقدين عاديين فالعقد الأول يبتدئ يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر آذار وتتوالى جلساته حتى نهاية شهر أيار والعقد الثاني يبتدئ يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر تشرين الأول وتخصص جلساته بالبحث في الموازنة والتصويت عليها قبل كل عمل آخر وتدوم مدة هذا العقد إلى آخر السنة.

- المادة 33 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 وبالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21) -
إن افتتاح العقود العادية واختتامها يجريان حكماً في المواعيد المبينة في المادة الثانية والثلاثين. ولرئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الحكومة أن يدعو مجلس النواب إلى عقود استثنائية بمرسوم يحدد افتتاحها واختتامها وبرنامجهما. وعلى رئيس الجمهورية دعوة المجلس إلى عقود استثنائية إذا طلبت ذلك الأكثرية المطلقة من مجموع أعضائه.

- المادة 34 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17) -
لا يكون اجتماع المجلس قانونياً ما لم تحضره الأكثرية من الأعضاء الذين يؤلفونه وتتخذ القرارات بغالبية الأصوات. وإذا تعادلت الأصوات سقط المشروع المطروح للمناقشة.

- المادة 35 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17) -
جلسات المجلس علنية على أن له أن يجتمع في جلسة سرية بناءً على طلب الحكومة أو خمسة من أعضائه وله أن يقرر إعادة المناقشة في جلسة علنية في المبحث نفسه.

- المادة 36 -
تعطى الآراء بالتصويت الشفوي أو بطريقة القيام والجلوس إلا في الحالة التي يراد فيها الانتخاب فتعطى الآراء بطريقة الاقتراع السري. أما فيما يختص بالقوانين عموماً أو بالاقتراع على مسألة الثقة فإن الآراء تعطى دائماً بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عالٍ.

- المادة 37 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 وبالقانون الدستوري الصادر في 1929/5/8) -
حق طلب عدم الثقة مطلق لكل نائب في العقود العادية وفي العقود الاستثنائية ولا تجري المناقشة في هذا الطلب ولا يقترح عليه إلا بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل من تاريخ إيداعه أمام عمدة المجلس وإبلاغه الوزير والوزراء المقصودين بذلك.

- المادة 38 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17) -
كل اقتراح قانون لم ينل موافقة المجلس لا يمكن أن يطرح ثانية للبحث في العقد نفسه.

- المادة 39 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17) -
لا تجوز إقامة دعوى جزائية على أي عضو من أعضاء المجلس بسبب الآراء والأفكار التي يبديها مدة نيابته.

- المادة 40 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17) -
لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جزائية نحو أي عضو من أعضاء المجلس أو إلقاء القبض عليه إذا اُقترب جرمًا جزائياً إلا بإذن المجلس ما خلا حالة التلبس بالجريمة (الجرم المشهود).

- المادة 41 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 وبالقرار 129 تاريخ 1943/3/18 و بالقانون الدستوري الصادر في 1947/1/21) -

إذا خلا مقعد في المجلس يجب الشروع في انتخاب الخلف في خلال شهرين. ولا تتجاوز نيابة العضو الجديد أجل نيابة العضو القديم الذي يحل محله. أما إذا خلا المقعد في المجلس قبل انتهاء عهد نيابته بأقل من ستة أشهر فلا يعمد إلى انتخاب خلف.

- المادة 42 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 وبالقرار 129 تاريخ 1943/3/18 و بالقانون الدستوري الصادر في 1947/1/21) -

تجري الانتخابات العامة لتجديد هيئة المجلس في خلال السنتين يوماً السابقة لانتهاء مدة النيابة.

- المادة 43 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17) -
للمجلس أن يضع نظامه الداخلي.

- المادة 44 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 وبالقانون الدستوري الصادر في 1947/1/21 و بالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21) -

في كل مرة يجدد المجلس انتخابه يجتمع برئاسة أكبر أعضائه سناً ويقوم العضوان الأصغر سناً بينهم بوظيفة أمين. ويعمد إلى انتخاب الرئيس ونائب الرئيس لمدة ولاية المجلس كل منهما على حدة بالاقتراع السري وبالعابلية المطلقة من أصوات المقترعين. وتبنى النتيجة في دورة اقتراع ثلاثة على الغالبية النسبية، وإذا تساوت الأصوات فالأكبر سناً يعد منتخباً. وفي كل مرة يجدد المجلس انتخابه، وعند افتتاح عقد تشرين الأول من كل عام، يعمد المجلس إلى انتخاب أمينين بالاقتراع السري وفقاً للغالبية المنصوص عنها في الفقرة الأولى من هذه المادة. للمجلس ولمرة واحدة، بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن ينزع الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناءً على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس، في هذه الحالة، أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

- المادة 45 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17) ليس لأعضاء المجلس حق الاقتراع ما لم يكونوا حاضرين في الجلسة ولا يجوز التصويت وكالة.

- المادة 46 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17) للمجلس دون سواه أن يحفظ النظام في داخله بواسطة رئيسه.

- المادة 47 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17) لا يجوز تقديم العرائض إلى المجلس إلا خطأً ولا يجوز تقديم العرائض بصورة شفوية أو دفاعية.

- المادة 48 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17) التعويضات التي يتناولها أعضاء المجلس تحدد بقانون.

الفصل الرابع السلطة الإجرائية أولاً: رئيس الجمهورية

تعديل المادة بتاريخ 2004/9/4

- المادة 49 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 وبالقانون الدستوري الصادر في 1929/5/8 وبالقانون الدستوري الصادر في 1947/1/21 وبالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21) رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. يرأس المجلس الأعلى للدفاع وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء. ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى، ويكفي بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي. وتدمر رئاسته ست سنوات ولا تجوز إعادة انتخابه إلا بعد ست سنوات لانتهاؤه ولايته ولا يجوز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية ما لم يكن حائزاً على الشروط التي تؤهله للنيابة وغير المانعة لأهلية الترشيح. كما أنه لا يجوز انتخاب القضاة وموظفي الفئة الأولى، وما يعادلها في جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة وسائر الأشخاص المعنويين في القانون العام، مدة قيامهم بوظيفتهم وخلال السنتين اللتين تليان تاريخ استقالتهم وانقطاعهم فعلياً عن وظيفتهم أو تاريخ إحالتهم على التقاعد.

- المادة 50

عندما يقبض رئيس الجمهورية على أزمة الحكم عليه أن يحلف أمام البرلمان يمين الإخلاص للأمة والدستور بالنص التالي: "أحلف بالله العظيم إنني أحترم دستور الأمة اللبنانية وقوانينها وحفظ استقلال الوطن اللبناني وسلامة أراضيه".

- المادة 51 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 وبالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21) يصدر رئيس الجمهورية القوانين وفق المهل المحددة في الدستور بعد أن يكون وافق عليها المجلس، ويطلب نشرها، وليس له أن يدخل تعديلاً عليها أو أن يعفي أحداً من التقيد بأحكامها.

- المادة 52 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 وبالقانون الدستوري الصادر في 1943/11/9 وبالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21)

يتولى رئيس الجمهورية المفاوضات في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح مبرمة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخاها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

- المادة 53 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 وبالقانون الدستوري الصادر في 1924/7/1/21 وبالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21)

1. يترأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يشارك في التصويت.
2. يسمي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.
3. يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.
4. يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة ومراسيم قبول استقالة الوزراء أو إقالتهم.
5. يصدر منفرداً المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.
6. يحيل مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب.
7. يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم.
8. يرأس الحفلات الرسمية ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.
9. يمنح العفو الخاص بمرسوم. أما العفو الشامل فلا يمنح إلا بقانون.
10. يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.
11. يعرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.
12. يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

- المادة 54 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21)

مقررات رئيس الجمهورية يجب أن يشترك معه في التوقيع عليها رئيس الحكومة والوزير أو الوزراء المختصون ما خلا مرسوم تسمية

رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة. أما مرسوم إصدار القوانين فيشترك معه في التوقيع عليه رئيس الحكومة.

- المادة 55 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 وبالقانون الدستوري الصادر في 1929/5/8 وبالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21)

يعود لرئيس الجمهورية، في الحالات المنصوص عنها في المادتين 65 و77 من هذا الدستور، الطلب إلى مجلس الوزراء حل مجلس النواب قبل انتهاء عهد النيابة. فإذا قرر مجلس الوزراء، بناءً على ذلك، حل المجلس، يصدر رئيس الجمهورية مرسوم الحل، وفي هذه الحال تجتمع الهيئات الانتخابية وفقاً لأحكام المادة الخامسة والعشرين من الدستور ويدعى المجلس الجديد للاجتماع في خلال الأيام الخمسة عشر التي تلي إعلان الانتخاب. تستمر هيئة مكتب المجلس في تصريف الأعمال حتى انتخاب مجلس جديد. وفي حال عدم إجراء الانتخابات ضمن المهلة المنصوص عنها في المادة الخامسة والعشرين من الدستور يعتبر مرسوم الحل باطلاً وكأنه لم يكن ويستمر مجلس النواب في ممارسة سلطاته وفقاً لأحكام الدستور.

- المادة 56 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 وبالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21)

يصدر رئيس الجمهورية القوانين التي تمت عليها الموافقة النهائية في خلال شهر بعد إحالتها إلى الحكومة ويطلب نشرها. أما القوانين التي يتخذ المجلس قراراً بوجوب استعجال إصدارها، فيجب عليه أن يصدرها في خلال خمسة أيام ويطلب نشرها. وهو يصدر المراسيم ويطلب نشرها، وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية. وإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر القرار أو المرسوم نافذاً حكماً ووجب نشره.

- المادة 57 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 وبالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21)

لرئيس الجمهورية بعد إطلاع مجلس الوزراء حق طلب إعادة النظر في القانون مرة واحدة ضمن المهلة المحددة لإصداره ولا يجوز أن يرفض طلبه. وعندما يستعمل الرئيس حقه هذا يصبح في حل من إصدار القانون إلى أن يوافق عليه المجلس بعد مناقشة أخرى في شأنه، وإقراره بغالبية المطلقة من مجموع الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً. وفي حال انقضاء المهلة دون إصدار القانون أو إعادته يعتبر القانون نافذاً حكماً ووجب نشره.

- المادة 58 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 وبالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21)

كل مشروع قانون تقرر الحكومة كونه مستعجلاً بموافقة مجلس الوزراء مشيرة إلى ذلك في مرسوم الإحالة يمكن لرئيس الجمهورية بعد مضي أربعين يوماً من طرحه على المجلس، وبعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها ومضي هذه المهلة دون أن يبيت فيه، أن يصدر مرسوماً قاضياً بتنفيذه بعد موافقة مجلس الوزراء.

- المادة 59 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17)

لرئيس الجمهورية تأجيل انعقاد المجلس إلى أمد لا يتجاوز شهراً واحداً وليس له أن يفعل ذلك مرتين في العقد الواحد.

- المادة 60 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1947/1/21)

لا تبعه على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى. أما التبعية فيما يختص بالجرائم العادية فهي خاضعة للقوانين العامة. ولا يمكن اتهامه بسبب هذه الجرائم أو لعنتي خرق الدستور والخيانة العظمى إلا من قبل مجلس النواب بموجب قرار يصدره بغالبية ثلثي مجموع أعضائه ويحاكم أمام المجلس الأعلى المنصوص عليه في المادة الثمانين وبعهد في وظيفة النيابة العامة لدى المجلس الأعلى إلى قاض تعينه المحكمة العليا المؤلفة من جميع غرفها.

- المادة 61

يكف رئيس الجمهورية عن العمل عندما يتهم وتبقى سدة الرئاسة خالية إلى أن تفصل القضية من قبل المجلس الأعلى.

- المادة 62 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21)

في حال خلو سدة الرئاسة لأي علة كانت تناطت بصلاحيات رئيس الجمهورية وكالة بمجلس الوزراء.

- المادة 63

مخصصات رئيس الجمهورية تحدد بموجب قانون ولا تجوز زيادتها ولا انقاصها مدة ولايته.

ثانياً: رئيس مجلس الوزراء

- المادة 64 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21)

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة ويمثلها ويتكلم باسمها ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء. وهو يمارس الصلاحيات التالية:

1. يرأس مجلس الوزراء ويكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.
2. يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ صدور مرسوم تشكيلها. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها أو اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصرف الأعمال.
3. يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

4. يوقع مع رئيس الجمهورية جميع المراسيم ما عدا مرسوم تسميته رئيساً للحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.
5. يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين وطلب إعادة النظر فيها.
6. يدعو مجلس الوزراء إلى الانعقاد ويضع جدول أعماله ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث.
7. يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.
8. يعقد جلسات عمل مع الجهات المعنية في الدولة بحضور الوزير المختص.

ثالثاً: مجلس الوزراء

- المادة 65 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21) تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. وهو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة، ومن الصلاحيات التي يمارسها:

1. وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم التنظيمية واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.
2. السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.
3. تعيين موظفي الدولة وصرافهم وقبول استقالتهم وفق القانون.
4. حل مجلس النواب بطلب من رئيس الجمهورية إذا امتنع مجلس النواب، لغير أسباب قاهرة عن الاجتماع طوال عقد عادي أو طوال عقدتين استثنائيتين متواليتين لا تقل مدة كل منهما عن الشهر أو في حال رد الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا تجوز ممارسة هذا الحق مرة ثانية للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.
5. يجتمع مجلس الوزراء دورياً في مقر خاص ويتأخر رئيس الجمهورية جلساته عندما يحضر. ويكون النصاب القانوني لانعقاده أكثرية ثلثي أعضائه، ويتخذ قراراته توافقياً. فإذا تعذر ذلك فبالتصويت، ويتخذ قراراته بأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي عدد أعضاء الحكومة المحدد في مرسوم تشكيلها. ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي: تعديل الدستور، إعلان حالة الطوارئ والغاؤها، الحرب والسلام، التعبئة العامة، الاتفاقات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر في التقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

- المادة 66 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 وبالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21) لا يلي الوزارة إلا اللبنانيون ولا يجوز تولي الوزارة إلا لمن يكون حائزاً على الشروط التي تؤهله للنيابة. يتولى الوزراء إدارة مصالح الدولة ويناط بهم تطبيق الأنظمة والقوانين كل بما يتعلق بالأمور العائدة إلى إدارته وما خص به. يتحمل الوزراء إجمالاً تجاه مجلس النواب تبعاً لسياسة الحكومة العامة ويتحملون فرادياً تبعاً لأفعالهم الشخصية.

- المادة 67 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17) للوزراء أن يحضروا إلى المجلس انى شاءوا وأن يسمعوا عندما يطلبون الكلام ولهم أن يستعينوا بمن يرون من عمال إدارتهم.

- المادة 68 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17) عندما يقرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء وفقاً للمادة السابعة والثلاثين وجب على هذا الوزير أن يستقيل.

- المادة 69 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 والملغاة بالقانون الدستوري الصادر في 1929/5/8 والمنشأة بالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21)

1. تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

- أ- إذا استقال رئيسها.
 - ب- إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.
 - ج- بوفاة رئيسها.
 - د- عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.
 - هـ- عند بدء ولاية مجلس النواب.
 - و- عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.
2. تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة ثلثي أعضاء الحكومة.
 3. عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يصبح مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

- المادة 70 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21) لمجلس النواب أن يتهم رئيس مجلس الوزراء والوزراء بارتكابهم الخيانة العظمى أو بإخلالهم بالواجبات المترتبة عليهم ولا يجوز أن يصدر قرار الاتهام إلا بغالبية الثلثين من مجموع أعضاء المجلس. ويحدد قانون خاص شروط مسؤولية رئيس مجلس الوزراء والوزراء الحقيقية.

- المادة 71 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21) يحاكم رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المتهم أمام المجلس الأعلى.

- المادة 72 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21) يكف رئيس مجلس الوزراء أو الوزير عن العمل فور صدور قرار الاتهام بحقه، وإذا استقال لا تكون استقالته سبباً لعدم إقامة الدعوى عليه أو لوقف المعاملات القضائية.

الباب الثالث

أ- انتخاب رئيس الجمهورية:

- المادة 73

قبل موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل أو شهرين على الأكثر يلتئم المجلس بناء على دعوة من رئيسه لانتخاب الرئيس الجديد وإذا لم يدع المجلس لهذا الغرض فإنه يجتمع حكماً في اليوم العاشر الذي يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس.

- المادة 74

إذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس أو استقالته أو سبب آخر فلأجل انتخاب الخلف يجتمع المجلس فوراً بحكم القانون وإذا اتفق حصول خلاء الرئاسة حال وجود مجلس النواب منحللاً تدعى الهيئات الانتخابية دون إبطاء ويجتمع المجلس بحكم القانون حال الفراغ من الأعمال الانتخابية.

- المادة 75

إن المجلس الملتئم لانتخاب رئيس الجمهورية يعتبر هيئة انتخابية لا هيئة اشتراعية ويترتب عليه الشروع حالاً في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أو أي عمل آخر.

ب- في تعديل الدستور

- المادة 76 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17) يمكن إعادة النظر في الدستور بناءً على اقتراح رئيس الجمهورية فتقدم الحكومة مشروع القانون إلى مجلس النواب.

- المادة 77 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17) وبالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21

يمكن أيضاً إعادة النظر في الدستور بناءً على طلب مجلس النواب فيجري الأمر حينئذ على الوجه الآتي: يحق لمجلس النواب في خلال عقد عادي وبناء على اقتراح عشرة من أعضائه على الأقل أن يبدي اقتراحه بأكثرية الثلثين من مجموع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس قانوناً بإعادة النظر في الدستور. على أن المواد والمسائل التي يتناولها الاقتراح يجب تحديدها وذكرها بصورة واضحة، فيبلغ رئيس المجلس ذلك الاقتراح إلى الحكومة طالباً إليها أن تضع مشروع قانون في شأنه، فإذا وافقت الحكومة المجلس على اقتراحه بأكثرية الثلثين وجب عليها أن تضع مشروع التعديل وتطرحه على المجلس خلال أربعة أشهر وإذا لم توافق فعليها أن تعيد القرار إلى المجلس ليدرسه ثانية، فإذا أصر المجلس عليه بأكثرية ثلاثة أرباع مجموع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس قانوناً، فلرئيس الجمهورية حينئذ أما إجابة المجلس إلى رغبته أو الطلب من مجلس الوزراء حله وإجراء انتخابات جديدة في خلال ثلاثة أشهر، فإذا أصر المجلس الجديد على وجوب التعديل وجب على الحكومة الانصياع وطرح مشروع التعديل في مدة أربعة أشهر.

ج - أعمال مجلس النواب

- المادة 78 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17)

إذا طرح على المجلس مشروع يتعلق بتعديل الدستور يجب عليه أن يثار على المناقشة حتى التصويت عليه قبل أي عمل آخر. على أنه لا يمكنه أن يجري مناقشة أو أن يصوت إلا على المواد والمسائل المحددة بصورة واضحة في المشروع الذي يكون قدّم له.

- المادة 79 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17) وبالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21

عندما يطرح على المجلس مشروع يتعلق بتعديل الدستور لا يمكنه أن يبحث فيه أو أن يصوت عليه ما لم تلتئم أكثرية مؤلفة من ثلثي الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً ويجب أن يكون التصويت بالغالبية نفسها. وعلى رئيس الجمهورية أن يصدر القانون المتعلق بتعديل الدستور بالشكل والشروط نفسها التي تصدر وتنتشر بموجبها القوانين العادية ويحق له خلال المدة المعينة للإصدار أن يطلب إلى المجلس بعد إطلاع مجلس الوزراء إعادة المناقشة في المشروع مرة أخرى ويصوت عليه بأكثرية ثلثي الأصوات أيضاً.

الباب الرابع: تدابير مختلفة

أ- المجلس الأعلى

- المادة 80 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17) وبالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21

يتألف المجلس الأعلى ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء من سبعة نواب ينتخبهم مجلس النواب وثمانية من أعلى القضاة اللبنانيين رتبة حسب درجات التسلسل القضائي أو باعتبار القدمية إذا تساوت درجاتهم ويجتمعون تحت رئاسة أرفع هؤلاء القضاة رتبة وتصدر قرارات التجريم من المجلس الأعلى بغالبية عشرة أصوات. وتحدد أصول المحاكمات لديه بموجب قانون خاص.

ب- في المالية

- المادة 81 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1947/1/21) تفرض الضرائب العمومية ولا يجوز إحداث ضريبة ما وجبايتها في الجمهورية اللبنانية إلا بموجب قانون شامل تطبق أحكامه على جميع الأراضي اللبنانية دون استثناء.

- المادة 82
لا يجوز تعديل ضريبة أو إلغاؤها إلا بقانون.

- المادة 83
كل سنة في بدء عقد تشريع الأول تقدم الحكومة لمجلس النواب موازنة شاملة نفقات الدولة ودخلها عن السنة القادمة ويقترح على الموازنة بنياً بنياً.

- المادة 84 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17)
ولا يجوز للمجلس في خلال المناقشة بالميزانية وبمشاريع الإعتمادات الإضافية أو الاستثنائية أن يزيد الإعتمادات المقترحة عليه في مشروع الموازنة أو في بقية المشاريع المذكورة سواء كان ذلك بصورة تعديل يدخله عليها أو بطريقة الاقتراح. غير انه يمكنه بعد الانتهاء من تلك المناقشة أن يقرر بطريقة الاقتراح قوانين من شأنها إحداث نفقات جديدة.

- المادة 85 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 وبالقانون الدستوري الصادر في 1947/1/21)
لا يجوز أن يفتح اعتماد استثنائي إلا بقانون خاص. أما إذا دعت ظروف طارئة لنفقات مستعجلة فيتخذ رئيس الجمهورية مرسوماً، بناءً على قرار صادر عن مجلس الوزراء، يفتح اعتمادات استثنائية أو إضافية وينقل اعتمادات في الموازنة على أن لا تتجاوز هذه الاعتمادات حداً أقصى يحدد في قانون الموازنة. ويجب أن تعرض هذه التدابير على موافقة المجلس في أول عقد يلتئم فيه بعد ذلك.

- المادة 86 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 وبالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21)
إذا لم يبيت مجلس النواب نهائياً في شأن مشروع الموازنة قبل الانتهاء من العقد المعين لدرسه فرئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الحكومة يدعو المجلس فوراً لعقد استثنائي يستمر لغاية نهاية كانون الثاني لمتابعة درس الموازنة وإذا انقضى العقد الاستثنائي هذا ولم يبيت نهائياً في مشروع الموازنة فمجلس الوزراء أن يتخذ قراراً، يصدر بناءً عليه عن رئيس الجمهورية، مرسوم يجعل بموجبه المشروع بالشكل الذي تقدم به إلى المجلس مرعياً ومعمولاً به. ولا يجوز لمجلس الوزراء أن يستعمل هذا الحق إلا إذا كان مشروع الموازنة قد طرح على المجلس قبل بداية عقده بخمسة عشر يوماً على الأقل. على انه في مدة العقد الاستثنائي المذكور تجبى الضرائب والتكاليف والرسوم والمكوس والعائدات الأخرى كما في السابق وتؤخذ ميزانية السنة السابقة أساساً ويضاف إليها ما فتح بها من الاعتمادات الإضافية الدائمة ويحذف منها ما اسقط من الاعتمادات الدائمة وتأخذ الحكومة نفقات شهر كانون الثاني من السنة الجديدة على القاعدة الاثني عشرية.

- المادة 87 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17)
إن حسابات الإدارة المالية النهائية لكل سنة يجب أن تعرض على المجلس ليوافق عليها قبل نشر موازنة السنة التالية التي تلي تلك السنة وسيوضع قانون خاص لتشكيل ديوان المحاسبات.

- المادة 88
لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد يترتب عليه إنفاق من مال الخزانة إلا بموجب قانون.

- المادة 89
لا يجوز منح أي التزام أو امتياز لاستغلال مورد من موارد ثروة البلاد الطبيعية أو مصلحة ذات منفعة عامة أو أي احتكار إلا بموجب قانون وإلى زمن محدود.

الباب الخامس: أحكام تتعلق بالدولة المنتدبة وبعضية الأمم

- المواد 90 و91 و92
(ألغيت بالقانون الدستوري الصادر في 1943/11/9)

- المادة 93
(ألغيت بالقانون الدستوري الصادر في 1947/1/21)

- المادة 94
(ألغيت بالقانون الدستوري الصادر في 1943/11/9)

الباب السادس: أحكام نهائية مؤقتة

- المادة 95 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1943/11/9 وبالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21)
على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات

سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بالغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية. وفي المرحلة الانتقالية:

أ- تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة.
ب- تلغى قاعدة التمثيل الطائفي ويعتمد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة مع التقيد بمبدأي الاختصاص والكفاءة.

- المواد 96 و97 و98 و99 و100
(ألغيت بالقانون الدستوري الصادر في 1947/1/21)

- المادة 101
ابتداءً من أول أيلول سنة 1926 تدعى دولة لبنان الكبير الجمهورية اللبنانية دون أي تعديل أو تعديل آخر.

- المادة 102 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1943/11/9)
ألغيت كل الأحكام الاشتراعية المخالفة لهذا الدستور



*Republic of
Lebanon*

La première séance pour
élaborer la Constitution en 1926

LA CONSTITUTION LIBANAISE

TITRE 1 : DISPOSITIONS FONDAMENTALES PREAMBULE DE LA CONSTITUTION

A) Le Liban est une Patrie souveraine, libre et indépendante. Patrie définitive pour tous ses fils, unitaire dans son territoire, son peuple et ses institutions, à l'intérieur de ses frontières fixées dans cette Constitution et reconnues internationalement.

B) Le Liban est arabe dans son identité et son appartenance. Il est membre fondateur et actif de la Ligue des Etats Arabes et engagé par ses pactes; de même qu'il est membre fondateur et actif de l'Organisation des Nations-Unies,

engagé par ses pactes et par la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme. L'Etat concrétise ces principes dans tous les champs et domaines sans exception.

C) Le Liban est une république démocratique, parlementaire, fondée sur le respect des libertés publiques et en premier lieu la liberté d'opinion et de conscience, sur la justice sociale et l'égalité dans les droits et obligations entre tous les citoyens sans distinction ni préférence.

D) Le peuple est la source des pouvoirs et le détenteur de la souveraineté qu'il exerce à travers les institutions constitutionnelles.

E) Le régime est fondé sur le principe de la séparation des pouvoirs, leur équilibre et leur coopération.

F) Le régime économique est libéral et garantit l'initiative individuelle et la propriété privée.

G) Le développement équilibré des régions, culturellement, socialement et économiquement constitue une assise fondamentale de l'unité de l'Etat et de la stabilité du régime.

H) La suppression du confessionnalisme politique constitue un but national essentiel pour la réalisation duquel il est nécessaire d'œuvrer suivant un plan par étapes.

I) Le territoire libanais est un territoire Un pour tous les libanais. Tout libanais a le droit de résider sur n'importe quelle partie de celui-ci et d'en jouir sous la protection de la souveraineté de la loi. Il n'est point de discrimination entre la population fondée sur une quelconque allégeance, ni de division, ou de partition ou d'implantation.

J) Aucune légitimité n'est reconnue à un quelconque pouvoir qui contredise le pacte de vie commune.

CHAPITRE 1 : DE L'ETAT ET DU TERRITOIRE

Article 1 Le Liban est un Etat indépendant, unitaire et souverain. Ses frontières sont celles qui le limitent actuellement:

Au Nord: de l'embouchure du Nahr-el-Kébir, une ligne suivant le cours de ce fleuve jusqu'à son point de jonction avec son affluent, le Ouadé Khaled à hauteur de Jisr-el-Kamar.

A l'Est: la ligne de faite séparant les vallées du Ouadé Khaled et de Nahr-el-Assi (Oronte) et passant par les villages de Meayssra, Harbana, Hait-Ebbech-Faissan à hauteur des villages de Brifa et de Matrabah, cette ligne suit la limite nord du caza de Baalbeck, en direction nord-est et en direction sud-est, puis les limites est des cazas de Baalbeck, Békaa, Hasbaya et Rachaya.

Au Sud: les limites sud actuelles des cazas de Tyr et de Marjayoun.

Et à l'Ouest: la Méditerranée.

Article 2 Aucune partie du territoire libanais ne peut être aliénée ou cédée.

Article 3 Les limites des circonscriptions administratives ne peuvent être modifiées que par une loi.

Article 4 Le Grand Liban est une République. Beyrouth est sa capitale.

Article 5 Le drapeau libanais est composé de trois bandes horizontales: deux rouges encadrant une blanche. La hauteur de la bande blanche est égale au double de chacune des bandes rouges. Au centre de la bande blanche figure un cèdre vert dont la largeur occupe le tiers de celle-ci et qui, par son sommet et par sa base, touche chacune des bandes rouges.

CHAPITRE II DES LIBANAIS, DE LEURS DROITS ET DE LEURS DEVOIRS

Article 6 La nationalité libanaise, la manière dont elle s'acquiert, se conserve et se perd, seront déterminées par la loi.

Article 7 Tous les libanais sont égaux devant la loi. Ils jouissent également des droits civils et politiques et sont également assujettis aux charges et devoirs publics, sans distinction aucune.

Article 8 La liberté individuelle est garantie et protégée. Nul ne peut être arrêté ou détenu que suivant les dispositions de la loi. Aucune infraction et aucune peine ne peuvent être établies que par la loi.

Article 9 La liberté de conscience est absolue. En rendant hommage au Très-Haut, l'Etat respecte toutes les confessions et en garantit et protège le libre exercice à condition qu'il ne soit pas porté atteinte à l'ordre public. Il

garantit également aux populations, à quelque rite qu'elles appartiennent, le respect de leur statut personnel et de leurs intérêts religieux.

Article 10 L'enseignement est libre en tant qu'il n'est pas contraire à l'ordre public et aux bonnes moeurs et qu'il ne touche pas à la dignité des confessions. Il ne sera porté aucune atteinte au droit des communautés d'avoir leurs écoles, sous réserve des prescriptions générales sur l'instruction publique édictées par l'Etat.

Article 11 L'arabe est la langue nationale officielle. Une loi déterminera les cas où il sera fait usage de la langue française.

Article 12 Tous les citoyens libanais sont également admissibles à tous les emplois publics sans autre motif de préférence que leur mérite et leur compétence et suivant les conditions fixées par la loi. Un statut spécial régira les fonctionnaires de l'Etat suivant les administrations auxquelles ils appartiennent.

Article 13 La liberté d'exprimer sa pensée par la parole ou par la plume, la liberté de la presse, la liberté de réunion et la liberté d'association sont garanties dans les limites fixées par la loi.

Article 14 Le domicile est inviolable. Nul ne peut y pénétrer que dans les cas prévus par la loi et selon les formes prescrites par elle.

Article 15 La propriété est sous la protection de la loi. Nul ne peut être privé de sa propriété que pour cause d'utilité publique dans les cas établis par la loi et moyennant une juste et préalable indemnité.

TITRE II : DES POUVOIRS

CHAPITRE : DISPOSITIONS GENERALES

Article 16 Le pouvoir législatif s'exerce par une seule Assemblée: la Chambre des députés.

Article 17 Le pouvoir exécutif est confié au Conseil des ministres qui l'exerce conformément aux dispositions de la présente Constitution.

Article 18 L'initiative des lois appartient à la Chambre des députés et au Conseil des ministres. Aucune loi ne peut être promulguée si elle n'a été votée par la Chambre des députés.

Article 19 Un Conseil Constitutionnel sera institué pour contrôler la constitutionnalité des lois et statuer sur les conflits et pourvois relatifs aux élections présidentielles et parlementaires. Le droit de saisir le Conseil pour le contrôle de la constitutionnalité des lois appartient au Président de la République, au Président de la Chambre des députés, au Président du Conseil des ministres ou à dix membres de la Chambre des députés, ainsi qu'aux chefs des communautés reconnues légalement en ce qui concerne exclusivement le statut personnel, la liberté de conscience, l'exercice des cultes religieux et la liberté de l'enseignement religieux. Les règles concernant l'organisation du Conseil, son fonctionnement, sa composition et sa saisine seront fixées par une loi.

Article 20 Le pouvoir judiciaire fonctionnant dans les cadres d'un statut établi par la loi et assurant aux juges et aux justiciables les garanties indispensables, est exercé par les tribunaux des différents ordres et degrés. La loi fixe les limites et les conditions de l'inamovibilité des magistrats. Les juges sont indépendants dans l'exercice de leur magistrature. Les arrêts et jugements de tous les tribunaux sont rendus et exécutés au nom du Peuple Libanais.

Article 21 Est électeur tout citoyen libanais âgé de 21 ans révolus, qui remplit les conditions prévues par la loi électorale.

CHAPITRE II : DU POUVOIR LEGISLATIF

Article 22 Avec l'élection de la première Chambre des députés sur une base nationale et non confessionnelle, un Sénat sera créé où seront représentées toutes les familles spirituelles; ses attributions seront limitées aux questions nationales d'intérêt majeur.

Article 23 abrogé par la loi constitutionnelle du 17/10/1927

Article 24 La Chambre des députés est composée de membres élus dont le nombre et les modalités d'élection seront déterminés par les lois électorales en vigueur. En attendant l'élaboration par la Chambre des députés d'une loi électorale sans contrainte confessionnelle, les sièges parlementaires seront répartis conformément aux règles suivantes:

- a) A égalité entre chrétiens et musulmans.
- b) Proportionnellement entre les communautés de chacune de ces deux catégories.
- c) Proportionnellement entre les régions.

A titre exceptionnel, et pour une seule fois, les sièges parlementaires vacants à la date de la publication de la présente loi ainsi que les sièges qui seront créés par la loi électorale, en application du principe de l'égalité entre chrétiens et musulmans, conformément à la Charte d'entente nationale, seront pourvus par nomination en une seule fois par le Gouvernement d'Union Nationale à la majorité des deux tiers.

La loi électorale déterminera les modalités d'application de cet article.

Article 25 En cas de dissolution de la Chambre des députés, l'acte de dissolution doit contenir convocation des électeurs pour des élections nouvelles qui auront lieu conformément à l'article 24 et devront être terminées dans un délai ne dépassant pas trois mois.

CHAPITRE III : DISPOSITIONS GENERALES

Article 26 La Chambre et le pouvoir exécutif siègent à Beyrouth.

Article 27 Le membre de la Chambre représente toute la Nation. Aucun mandat impératif ne peut lui être donné par ses électeurs.

Article 28 Il n'y a aucune incompatibilité entre les mandats de sénateur ou de député et la charge de ministre. Toutefois, le nombre des ministres pris dans les deux Chambres ne peut dépasser trois.

Article 29 Les cas d'inaptitude à la qualité de député sont déterminés par la loi.

Article 30 Les députés sont seuls compétents pour juger de la validité de leur mandat. Aucun mandat ne peut être invalidé qu'à la majorité des deux tiers du total des membres. Cet article sera abrogé d'office aussitôt que sera institué le Conseil Constitutionnel et mise en application la loi le concernant.

Article 31 Toute réunion de la Chambre en dehors du temps légal de session est illicite et nulle de plein droit.

Article 32 La Chambre se réunit chaque année en deux sessions ordinaires. La première s'ouvre le premier mardi qui suit le 15 Mars et se termine à la fin du mois de Mai. La seconde s'ouvre le premier mardi qui suit le 15 Octobre. Elle est consacrée avant tous autres travaux à la discussion et au vote du budget. Elle dure jusqu'à la fin de l'année.

Article 33 L'ouverture et la clôture des sessions ordinaires ont lieu de plein droit aux dates fixées à l'article 32. Le Président de la République en accord avec le Chef du gouvernement peut convoquer la Chambre des députés à des sessions extraordinaires par décret qui déterminera la date d'ouverture et de clôture des sessions ainsi que leur ordre du jour. Le Président de la République est tenu de convoquer la Chambre des députés à des sessions extraordinaires si la majorité absolue de l'ensemble de ses membres le demande.

Article 34 La Chambre ne peut valablement se constituer que par la présence de la majorité des membres qui la composent légalement. Les votes sont acquis à la majorité des voix. En cas de partage égal, la question mise en délibération est rejetée.

Article 35 Les discussions de la Chambre sont publiques. Toutefois, la Chambre se forme en comité secret sur la demande du Gouvernement ou de cinq de ses membres. Elle décide ensuite si la discussion doit être reprise en public sur le même sujet.

Article 36 Les votes sont émis à haute voix ou par assis et levé sauf quand il s'agit d'élection, auquel cas, le scrutin est secret. Sur l'ensemble des lois et sur la question de confiance on vote toujours par appel nominal et à haute voix.

Article 37 Le droit pour tout député de mettre en cause la responsabilité des Ministres est absolu durant les sessions ordinaires et extraordinaires. Il ne pourra être délibéré et voté sur une proposition de cette nature que cinq jours au moins après sa déposition sur le Bureau de la Chambre des députés et sa communication au Ministre ou aux Ministres intéressés.

Article 38 Toute proposition de loi qui aura été rejetée par la Chambre ne pourra être représentée dans la même session.

Article 39 Aucun membre de la Chambre ne peut être poursuivi ou recherché à l'occasion des opinions ou votes émis par lui pendant la durée de son mandat.

Article 40 Aucun membre de la Chambre ne peut, pendant la durée de la session, être poursuivi ni arrêté pour infraction à la loi pénale qu'avec l'autorisation de la Chambre sauf le cas de flagrant délit.

Article 41 En cas de vacance d'un siège à la Chambre, il sera pourvu à la vacance dans un délai de deux mois. Le mandat du nouveau membre ne durera que jusqu'à l'expiration du mandat de celui qu'il remplace. Il ne sera pas pourvu à la vacance si la Chambre est à moins de six mois de l'expiration de ses pouvoirs.

Article 42 Les élections générales pour le renouvellement de l'Assemblée ont lieu dans les soixante jours qui précèdent l'expiration de son mandat.

Article 43 La Chambre fait son règlement intérieur.

Article 44 A chaque renouvellement de la Chambre des députés, celle-ci se réunit sous la présidence du doyen d'âge de ses membres et les deux plus jeunes membres font fonction de secrétaires. Elle procède à l'élection du Président et du Vice-président séparément pour la durée du mandat de la Chambre, au scrutin secret et à la majorité absolue des suffrages exprimés. Au troisième tour de scrutin les résultats sont acquis à la majorité relative et en cas d'égalité des suffrages, le plus âgé est réputé élu.

A chaque renouvellement de la Chambre des députés, ainsi qu'à l'ouverture de la session d'Octobre de chaque année, la Chambre procède à l'élection de deux secrétaires, au scrutin secret et à la majorité mentionnée au premier paragraphe de cet article.

La Chambre peut une fois seulement, deux ans après l'élection de son Président et de son Vice-président et lors de la première séance qu'elle tiendra, retirer sa confiance au Président ou au Vice-président à la majorité des deux tiers de l'ensemble de ses membres sur pétition signée par dix députés au moins. La Chambre des députés doit dans ce cas tenir immédiatement une séance pour pourvoir au poste vacant.

Article 45 Les membres de la Chambre ne votent que s'ils sont présents à la séance; le vote par procuration n'est pas admis.

Article 46 La Chambre a seule le droit de maintenir l'ordre dans son sein par l'intermédiaire de son président.

Article 47 Toute pétition à la Chambre ne peut être faite et présentée que par écrit. Il est interdit d'apporter des pétitions en personne ou à la barre.

Article 48 L'indemnité des membres de la Chambre est déterminée par une loi.

CHAPITRE IV : LE POUVOIR EXECUTIF PREMIEREMENT : LE PRÉSIDENT DE LA REPUBLIQUE

Article 49 Le Président de la République est le Chef de l'État et le symbole de l'unité de la Patrie. Il veille au respect de la Constitution et à la sauvegarde de l'indépendance du Liban, de son unité et de l'intégrité de son territoire conformément aux dispositions de la Constitution. Il préside le Conseil Supérieur de Défense. Il est le commandant en chef des forces armées lesquelles sont soumises à l'autorité du Conseil des ministres.

Le Président de la République est élu, au premier tour, au scrutin secret à la majorité des deux tiers des suffrages par la Chambre des députés. Aux tours de scrutins suivants, la majorité absolue suffit. La durée de la magistrature du Président est de six ans. Il ne pourra être réélu qu'après un intervalle de six années. Nul n'est éligible à la présidence de la République s'il ne remplit les conditions requises pour être éligible à la Chambre des députés et qui ne font pas obstacle à la capacité d'être candidat.

Les magistrats et les fonctionnaires de la première catégorie ou son équivalent dans toutes les administrations publiques, établissements publics et toute autre personne morale de droit public ne peuvent être élus au cours de l'exercice de leur fonction et durant les deux années qui suivent la date de leur démission et de la cessation effective de l'exercice de leur fonction ou de la date de leur mise à la retraite.

Article 50 Avant de prendre possession de ses fonctions, le Président de la République prête serment de fidélité, devant le Parlement, à la Nation Libanaise et à la Constitution, dans les termes suivants:
"Je jure par le Dieu Tout-Puissant, d'observer la Constitution et les lois du Peuple libanais, de maintenir l'indépendance du Liban et l'intégrité du territoire".

Article 51 Le Président de la République promulgue les lois dans les délais fixés par la Constitution après leur approbation par la Chambre des députés, et en demande la publication. Il ne peut les modifier ni dispenser de se conformer à leurs dispositions.

Article 52 Le Président de la République négocie les traités et les ratifie en accord avec le Chef du gouvernement. Ceux-ci ne seront considérés comme ratifiés qu'après accord du Conseil des ministres. Le Gouvernement en informe la Chambre des députés lorsque l'intérêt du pays et la sûreté de l'Etat le permettent. Les traités qui engagent les finances de l'Etat, les traités de commerce et tous les traités qui ne peuvent être dénoncés à l'expiration de chaque année ne peuvent être ratifiés qu'après l'accord de la Chambre des députés.

Article 53

Le Président de la République préside le Conseil des ministres lorsqu'il le désire sans prendre part au vote. .1

Le Président de la République nomme le Chef du gouvernement désigné, après consultation du Président .2
de la Chambre des députés, sur la base de consultations parlementaires impératives dont il l'informe officiellement des résultats.

Il promulgue seul le décret de nomination du Président du Conseil des ministres. .3

Il promulgue, en accord avec le Président du Conseil des ministres, le décret de formation du .4
Gouvernement, et ceux portant acceptation de la démission des ministres ou leur révocation.

Il promulgue seul les décrets portant acceptation de la démission du Gouvernement ou le considérant .5
comme démissionnaire.

Il transmet à la Chambre des députés les projets de loi qui lui sont soumis par le Conseil des ministres. .6

Il accrédite les ambassadeurs et accepte leur accréditation. .7

Il préside les solennités officielles et décerne par décret les décorations de l'Etat. .8
Il accorde la grâce par décret. L'amnistie ne peut être accordée que par une loi. .9
Il adresse, en cas de nécessité, des messages à la Chambre des députés. .10
Il soumet n'importe quel sujet urgent au Conseil des ministres, hors de l'ordre du jour. .11
Il convoque, en accord avec le Chef du gouvernement, le Conseil des ministres à titre exceptionnel chaque .12
fois que cela lui paraît nécessaire.

Article 54 Les actes du Président de la République doivent être contresignés par le Chef du gouvernement et par le ou les ministres intéressés à l'exception du décret portant nomination du Chef du gouvernement et celui acceptant la démission du Gouvernement ou considérant ce dernier comme démissionnaire. Quant au décret portant promulgation d'une loi il est contresigné par le Chef du gouvernement.

Article 55 Il appartient au Président de la République, dans les cas énumérés aux articles 65 et 77 de la présente Constitution, de demander au Conseil des ministres la dissolution de la Chambre des députés avant l'expiration légale de son mandat. Si le Conseil des ministres décide suite à cela la dissolution de la Chambre, le Président de la République promulgue le décret de dissolution. Dans ce cas, les collèges électoraux se réunissent conformément à l'article 25 de la Constitution et la nouvelle Chambre est convoquée dans les quinze jours qui suivent la proclamation des résultats des élections. Le bureau de la Chambre continue à expédier les affaires courantes jusqu'à l'élection de la nouvelle Chambre. Au cas où les élections n'ont pas lieu dans le délai fixé à l'article 25 de la Constitution, le décret de dissolution est considéré comme nul et non avenue et la Chambre des députés continue à exercer ses pouvoirs conformément aux dispositions de la Constitution.

Article 56 Le Président de la République promulgue les lois dans le mois qui suit la transmission au Gouvernement de la loi définitivement adoptée et en demande la publication. Quant aux lois dont la promulgation aura été déclarée urgente par un vote de la Chambre, il doit les promulguer dans un délai de cinq jours et en demander la publication. Il promulgue les décrets et en demande la publication. Il peut demander au Conseil des ministres le réexamen de toute décision que prend ce dernier, dans un délai de quinze jours suivant sa transmission à la Présidence de la République. Si le Conseil des ministres maintient la décision prise, ou si le délai est expiré sans que le décret ne soit promulgué ou renvoyé, la décision ou le décret seront considérés exécutoires de plein droit et doivent être publiés.

Article 57 Dans le délai fixé pour la promulgation, le Président de la République peut, après avoir informé le Conseil des ministres, demander une seule fois une nouvelle délibération sur la loi qui ne peut lui être refusée. Quand le Président use de ce droit, il n'est tenu de promulguer une loi que si cette loi a été votée à la Chambre en seconde délibération, par la majorité absolue des membres composant légalement cette Assemblée. Au cas où le délai est expiré sans que la loi ne soit promulguée ou renvoyée, elle est considérée exécutoire de plein droit et doit être publiée.

Article 58 Le Président de la République peut, par décret pris sur l'avis conforme du Conseil des ministres, rendre exécutoire tout projet de loi qui aura été déclaré urgent par le Gouvernement dans le décret de transmission pris sur l'avis conforme du Conseil des ministres et sur lequel la Chambre n'aura pas statué dans les quarante jours qui suivent son inscription à l'ordre du jour d'une séance plénière et sa lecture au cours de cette séance.

Article 59 Le Président de la République peut ajourner la Chambre pour une durée n'excédant pas un mois. Il ne peut le faire deux fois dans la même session.

Article 60 Le Président de la République n'est responsable des actes de sa fonction que dans le cas de violation de la Constitution ou de haute trahison. Sa responsabilité pour les délits de droit commun est soumise aux lois ordinaires. Pour ces délits, comme pour la violation de la Constitution et pour la haute trahison, il ne peut être mis en accusation que par la Chambre des députés, décidant à la majorité des deux tiers des membres de l'Assemblée entière; il est jugé par la Haute-Cour prévue à l'article 80. Le ministère public près la Haute-Cour est exercé par un magistrat nommé par la plus haute juridiction, toutes chambres réunies.

Article 61 Le Président de la République mis en accusation est suspendu de ses fonctions et la Présidence est vacante jusqu'à ce que la Haute-Cour décide.

Article 62 En cas de vacance de la présidence de la République pour quelque raison que ce soit, les pouvoirs du Président de la République sont exercés à titre intérimaire par le Conseil des ministres.

Article 63 La dotation du Président de la République est déterminée par la loi. Elle ne peut, pendant la magistrature du Président, être diminuée ni augmentée.

DEUXIEMEMENT : LE PRESIDENT DU CONSEIL DES MINISTRES

Article 64 Le Président du Conseil des ministres est le Chef du gouvernement. Il le représente et s'exprime en son nom.

Il est considéré comme responsable de l'exécution de la politique générale tracée par le Conseil des ministres. Il exerce les prérogatives suivantes:

Il préside le Conseil des ministres, et est de droit Vice-président du Conseil Supérieur de Défense. .1
Il procède aux consultations parlementaires en vue de former le Gouvernement dont il contresigne avec le .2
Président de la République le décret de formation du gouvernement. Dans le délai de trente jours suivant la parution de ce décret, le Gouvernement doit présenter à la Chambre des députés sa déclaration ministérielle en vue d'obtenir la confiance. Le Gouvernement ne peut exercer ses prérogatives avant

l'obtention de la confiance ni après sa démission ni après avoir été considéré comme démissionnaire, que dans le sens étroit de l'expédition des affaires courantes.

Il expose la politique générale du Gouvernement devant la Chambre des députés. .3

Il contresigne avec le Président de la République tous les décrets à l'exception de celui le désignant Chef du gouvernement ainsi que le décret acceptant la démission du Gouvernement ou le considérant comme démissionnaire. .4

Il signe le décret de convocation à l'ouverture d'une session extraordinaire, les décrets promulguant les lois ou les renvoyant pour seconde lecture. .5

Il invite le Conseil des ministres à se réunir et établit son ordre du jour. Il informe préalablement le Président de la République des sujets y figurant ainsi que des sujets urgents qui seront discutés. .6

Il suit les activités des administrations et des établissements publics, assure la coordination entre les ministres et donne les directives générales en vue de garantir la bonne marche du travail. .7

Il tient des réunions de travail avec les parties concernées dans l'Etat en présence du ministre compétent. .8

TROISIEMEMENT : LE CONSEIL DES MINISTRES.

Article 65 Le pouvoir exécutif est confié au Conseil des ministres qui constitue le pouvoir auquel sont soumises les forces armées. Il exerce, notamment, les prérogatives suivantes:

Il établit la politique générale de l'Etat dans tous les domaines, élabore les projets de lois et les décrets réglementaires et prend les décisions nécessaires pour leur mise en application. .1

Il veille à l'exécution des lois et règlements, et supervise les activités de tous les organismes de l'Etat sans exception: administrations et établissements civils, militaires et sécuritaires. .2

Il nomme les fonctionnaires de l'Etat et met fin à leurs services. Il accepte leur démission conformément à la loi. .3

Il dissout à la demande du Président de la République la Chambre des députés si celle-ci, sans raison de force majeure, s'abstient de se réunir durant toute une session ordinaire ou tout au long de deux sessions extraordinaires successives dont la durée de chacune n'est pas inférieure à un mois, ou en cas de rejet du budget dans son ensemble dans le but de paralyser l'action du Gouvernement. Ce droit ne peut être exercé une deuxième fois pour les mêmes raisons qui ont entraîné la dissolution de la Chambre la première fois. .4

Le Conseil des ministres se réunit périodiquement en un siège qui lui est propre. Le Président de la République en préside les réunions lorsqu'il y assiste. Le quorum légal pour ses réunions est des deux tiers de ses membres. Les décisions y sont prises par consensus, ou si cela s'avère impossible, par vote, et les décisions sont alors prises à la majorité des présents. Quant aux questions fondamentales elles requièrent l'approbation des deux tiers des membres du Gouvernement tel que le nombre en a été fixé dans le décret de formation. Les questions suivantes sont considérées comme fondamentales: La révision de la Constitution, la proclamation de l'état d'urgence et sa levée, la guerre et la paix, la mobilisation générale, les accords et traités internationaux, le budget général de l'Etat, les programmes de développement globaux et à long terme, la nomination des fonctionnaires de la première catégorie ou équivalent, la révision des circonscriptions administratives, la dissolution de la Chambre des députés, la loi électorale, la loi sur la nationalité, les lois concernant le statut personnel et la révocation des ministres. .5

Article 66 Nul ne peut être ministre s'il n'est libanais, et s'il ne remplit les conditions requises pour être éligible à la Chambre des députés.

Les ministres ont la direction des services de l'Etat qui relèvent de leurs départements respectifs. Ils assurent, chacun en ce qui le concerne, l'application des lois et des règlements.

Les ministres sont solidairement responsables devant la Chambre des députés de la politique générale du Gouvernement et individuellement de leurs actes personnels.

Article 67 Les ministres ont le libre accès de la Chambre et doivent être entendus quand ils le demandent. Ils peuvent se faire assister par un ou plusieurs fonctionnaires de leur département.

Article 68 Lorsque, conformément à l'article 37, la Chambre déclare n'avoir plus confiance dans un ministre, ce ministre est tenu de se démettre.

Article 69

1) Le Gouvernement est considéré comme démissionnaire dans les cas suivants:

- a) Si le Chef du gouvernement démissionne.
- b) S'il perd plus que le tiers du nombre de ses membres tel qu'il a été fixé dans le décret de formation
- c) En cas de décès du Chef du gouvernement.
- d) Au début du mandat du Président de la République.
- e) Au début du mandat de la Chambre des députés.
- f) Lorsque la Chambre des députés lui retire sa confiance de sa propre initiative ou suite à une question de confiance.

2) La révocation d'un ministre intervient par décret pris par le Président de la République et le Chef du gouvernement après l'approbation des deux tiers des membres du Gouvernement.

3) Lorsque le Gouvernement démissionne ou est considéré comme démissionnaire, la Chambre des députés devient de plein droit en session extraordinaire jusqu'à la formation d'un nouveau gouvernement et l'obtention de la confiance.

Article 70 La Chambre des députés a le droit de mettre le Président du Conseil des ministres et les ministres en accusation pour haute trahison ou pour manquement grave aux devoirs de leur charge. La mise en accusation ne

peut être décidée qu'à la majorité des deux tiers des membres de l'Assemblée entière. Une loi spéciale déterminera la responsabilité civile du Président du Conseil des ministres et des ministres..

Article 71 Le Président du Conseil des ministres et le ministre mis en accusation sont jugés par la Haute-Cour.

Article 72 Le Président du Conseil des ministres ou le ministre abandonne sa charge aussitôt qu'il est mis en accusation, et sa démission n'empêche pas que les poursuites soient initiées ou continuées.

TITRE III

A - ÉLECTION DU PRÉSIDENT DE LA REPUBLIQUE

Article 73 Un mois au moins et deux mois au plus avant l'expiration des pouvoirs du Président de la République, la Chambre se réunit sur la convocation de son Président pour l'élection du nouveau Président. A défaut de convocation cette réunion aura lieu de plein droit le dixième jour avant le terme de la magistrature présidentielle.

Article 74 En cas de vacance de la présidence par décès, démission ou pour toute autre cause, l'Assemblée se réunit immédiatement et de plein droit pour élire un nouveau Président. Si au moment où se produit la vacance la Chambre se trouve dissoute, les collèges électoraux sont convoqués sans retard, et aussitôt les élections faites, la Chambre se réunit de plein droit.

Article 75 La Chambre réunie pour élire le Président de la République constitue un collège électoral et non une assemblée délibérante. Elle doit procéder uniquement, sans délai ni débat, à l'élection du Chef de l'Etat.

B - REVISION DE LA CONSTITUTION

Article 76 La Constitution peut être révisée sur l'initiative du Président de la République. Dans ce cas, le Gouvernement saisira l'Assemblée d'un projet de loi constitutionnelle,

Article 77 La Constitution peut également être révisée sur l'initiative de la Chambre des députés. Cette révision a lieu de la façon suivante: La Chambre des députés peut, au cours d'une session ordinaire et sur la proposition de dix de ses membres au moins, émettre, à la majorité des deux tiers des membres qui la composent légalement, une proposition de révision de la constitution. Les articles et les questions visés dans la proposition doivent être clairement précisés et énumérés. Le Président de la Chambre transmet la proposition au Gouvernement en lui demandant d'établir un projet de loi constitutionnelle. Si le Gouvernement approuve la proposition de la Chambre des députés à la majorité des deux tiers, il doit préparer le projet de révision et en saisir la Chambre dans un délai de quatre mois; si le Gouvernement n'est pas d'accord avec la Chambre, il lui renvoie la résolution afin qu'elle en délibère à nouveau. Si la Chambre maintient sa proposition à la majorité des trois quarts des membres la composant légalement, il est loisible au Président de la République, soit d'acquiescer au désir de la Chambre, soit de demander au Conseil des ministres de la dissoudre, et de procéder à de nouvelles élections dans un délai de trois mois. Si la nouvelle Chambre insiste sur la nécessité de la révision, le Gouvernement est obligé d'acquiescer et de présenter le projet de révision dans un délai de quatre mois.

Article 78 La Chambre saisie d'un projet de loi constitutionnelle, ne doit, jusqu'au vote définitif, s'occuper que de la révision. Elle ne peut délibérer et voter que sur les articles et questions limitativement énumérés et précisés au projet qui lui a été transmis.

Article 79 La Chambre des députés saisie d'un projet de loi constitutionnelle ne peut valablement délibérer et procéder au vote à son sujet que lorsqu'une majorité des deux tiers des membres qui la composent légalement se trouve réunie et le vote doit intervenir à la même majorité. Le Président de la République est tenu de promulguer la loi constitutionnelle dans les mêmes conditions et formes de promulgation et de publication des lois ordinaires. Il peut dans le délai fixé pour la promulgation demander à la Chambre des députés, après en avoir informé le Conseil des ministres, une nouvelle délibération au sujet du projet et le vote doit intervenir également à la majorité des deux tiers.

TITRE IV : DISPOSITIONS DIVERSES

A- HAUTE - COUR

Article 80 La Haute-Cour, dont la mission est de juger les Présidents et les ministres, se compose de sept députés élus par la Chambre des députés et de huit des plus hauts magistrats libanais pris par ordre hiérarchique ou, à rang égal, par ordre d'ancienneté. Ils se réunissent sous la présidence du magistrat le plus élevé en grade. Les arrêts de condamnation de la Haute-Cour sont rendus à la majorité de dix voix. Une loi spéciale déterminera la procédure à suivre devant cette Cour.

B - FINANCES

Article 81 Les impôts sont établis pour l'utilité commune. On ne pourra lever des impôts dans la République Libanaise que conformément à une loi uniforme s'appliquant à tout le territoire sans exception.

Article 82 Aucun impôt ne peut être modifié ou supprimé qu'en vertu d'une loi.

Article 83 Chaque année, au début de la session d'Octobre, le Gouvernement soumet à la Chambre des députés, pour examen et approbation, le budget général des recettes et des dépenses de l'Etat pour l'année suivante. Le budget est voté article par article.

Article 84 La Chambre ne peut, au cours de la discussion du budget et des projets de loi portant ouverture de crédits supplémentaires ou extraordinaires, relever les crédits proposés dans le projet de budget ou dans les projets sus indiqués, ni par voie d'amendement, ni par voie de propositions indépendantes. Mais, cette discussion terminée, l'Assemblée peut voter des lois comportant des dépenses nouvelles.

Article 85 Aucun crédit extraordinaire ne peut être ouvert que par une loi spéciale. Néanmoins, lorsque des circonstances imprévues rendent nécessaires des dépenses urgentes, le Président de la République peut, par décret pris sur avis conforme du Conseil des ministres, ouvrir des crédits extraordinaires ou supplémentaires, ou opérer tous virements de crédits. Ces crédits ne peuvent dépasser un montant maximum fixé dans le budget. Les mesures ainsi édictées sont soumises à la ratification de la Chambre à la première session qui suit.

Article 86 Si la Chambre des députés n'a pas définitivement statué sur le projet de budget avant l'expiration de la session consacrée à l'examen du budget, le Président de la République en accord avec le Chef du gouvernement convoquera la Chambre à une session extraordinaire expirant fin Janvier pour poursuivre la discussion du budget. Si, à la fin de cette session extraordinaire, il n'est pas définitivement statué sur le budget, le Conseil des ministres pourra prendre une décision sur la base de laquelle le Président de la République promulguera un décret, rendant le projet de budget exécutoire et applicable, dans la forme où il a été présenté à la Chambre. Le Conseil des ministres ne pourra exercer ce droit que si le projet de budget a été présenté à la Chambre quinze jours au moins avant le commencement de la session. Au cours de ladite session extraordinaire, les impôts, contributions, taxes, droits et autres recettes continueront d'être perçus comme précédemment. Les dépenses du mois de Janvier sont engagées sur la base du douzième provisoire de l'exercice précédent, majoré des crédits additionnels permanents et diminué des crédits permanents retirés.

Article 87 Le compte définitif de l'administration des finances pour l'exercice clos doit être soumis à la Chambre et approuvé avant la promulgation du budget du deuxième exercice après celui auquel le compte se réfère. (La Cour des Comptes sera créée par une loi spéciale.)

Article 88 Aucun emprunt public, aucun engagement pouvant grever le Trésor ne pourront être contractés qu'en vertu d'une loi.

Article 89 Aucune concession, ayant pour objet l'exploitation d'une richesse naturelle du pays ou un service d'utilité publique, ni aucun monopole ne peuvent être accordés qu'en vertu d'une loi et pour un temps limité.

TITRE V : DISPOSITIONS RELATIVES LA PUISSANCE MANDATAIRE A LA SOCIETE DES NATIONS

Article 90 abrogé par la loi constitutionnelle du 9/11/1943

Article 91 abrogé par la loi constitutionnelle du 9/11/1943

Article 92 abrogé par la loi constitutionnelle du 9/11/1943

Article 93 a abrogé par la loi constitutionnelle du 21/1/1947

Article 94 abrogé par la loi constitutionnelle du 9/11/1943

TITRE VI : DISPOSITIONS FINALES ET TRANSITOIRES

Article 95 La Chambre des députés élue sur une base égalitaire entre les musulmans et les chrétiens doit prendre les dispositions adéquates en vue d'assurer la suppression du confessionnalisme politique, suivant un plan par étapes. Un comité national sera constitué et présidé par le Président de la République, comprenant en plus du Président de la Chambre des députés et du Président du Conseil des ministres, des personnalités politiques, intellectuelles et sociales. La mission de ce comité consiste à étudier et à proposer les moyens permettant de supprimer le confessionnalisme et à les présenter à la Chambre des députés et au Conseil des ministres ainsi qu'à poursuivre l'exécution du plan par étapes. Durant la période intérimaire:

- A) Les communautés seront représentées équitablement dans la formation du Gouvernement.
- B) La règle de la représentation confessionnelle est supprimée. Elle sera remplacée par la spécialisation et la compétence dans la fonction publique, la magistrature, les institutions militaires, sécuritaires, les établissements publics et d'économie mixte et ce, conformément aux nécessités de l'entente nationale, à l'exception des fonctions de la première catégorie ou leur équivalent. Ces fonctions seront réparties à égalité entre les chrétiens et les musulmans sans réserver une quelconque fonction à une communauté déterminée tout en respectant les principes de spécialisation et de compétence.

Article 96 abrogé par la loi constitutionnelle du 21/1/1947

Article 97 abrogé par la loi constitutionnelle du 21/1/1947

Article 98 abrogé par la loi constitutionnelle du 21/1/1947

Article 99 abrogé par la loi constitutionnelle du 21/1/1947

Article 100 abrogé par la loi constitutionnelle du 21/1/1947

Article 101 A partir du 1er Septembre 1926, l'Etat du "Grand Liban" portera le nom de "République Libanaise" sans autre changement ni modification d'aucune sorte.

Article 102 Toutes les dispositions législatives contraires à la présente Constitution sont abrogées.



*Republic of
Lebanon*

the constitution in 1926

The first meeting to lay

THE LEBANESE CONSTITUTION

Title I. FUNDAMENTAL PROVISIONS PREAMBLE

One. Lebanon is a sovereign, free, and independent country. It is a final homeland for all its citizens. It is unified in its territory, people, and institutions within the boundaries defined in this Constitution and recognized internationally.

Two. Lebanon is Arab in its identity and in its association. It is a founding and active member of the League of Arab States and abides by its pacts and covenants. Lebanon is also a founding and active member of the United Nations Organization and abides by its covenants and by the Universal Declaration of Human Rights. The Government shall embody these principals in all fields and areas without exception.

Three. Lebanon is a parliamentary democratic Republic based on respect for public liberties, especially the freedom of opinions and belief, and respect for social justice and equality of rights and duties among all citizens without discrimination.

Four. The people are the source of authority and sovereignty; they shall exercise these powers through the Constitutional institutions.

Five. The political system is established on the principal of separation, balance, and cooperation amongst the various branches of Government.

Six. The economic system is free and ensures private initiative and the right of private property.

Seven. The even development among regions on the educational, social, and economic levels shall be a basic pillar of the unity of the state and the stability of the system.

Eight. The abolition of political confessionalism shall be a basic national goal and shall be achieved according to a gradual plan.

Nine. Lebanese territory is one for all Lebanese. Every Lebanese shall have the right to live in any part of it and to enjoy the sovereignty of law wherever he resides. There shall be no segregation of the people on the basis of any type of belonging, and no fragmentation, partition, or colonization.

Ten. There shall be no Constitutional legitimacy for any authority which contradicts the 'pact of communal coexistence'.

This Constitutional Law shall be published in the Official Gazette.

CHAPTER 1 ON THE STATE AND ITS TERRITORIES

ARTICLE 1. Lebanon is an independent, indivisible, and sovereign state. Its frontiers are those which now bound it:

On the North: From the mouth of Al-Kabir River, along a line following the course of this river to its point of junction with Khalid Valley opposite Al-Qamar bridge.

On the East: The summit line separating the Khalid Valley and Al-Assi River (Orontes) and passing by the villages of Mu'aysarah, Harbanah, Hayt, Ibish, Faysan to the height of the two villages of Brina and Matraba. This line follows the northern boundary of the Ba'albak District at the northeastern and southeastern directions, thence the eastern boundaries of the districts of Ba'albak, Biqa', Hasbayya, and Rashayya.

On the South: The present southern boundaries of the districts of Tyre and Marji'un.

On the West: The Mediterranean.

ARTICLE 2. No part of the Lebanese territory may be alienated or ceded.

ARTICLE 3. The boundaries of the administrative areas may not be modified except by law.

ARTICLE 4. Greater Lebanon is a Republic the capital of which is Beirut.

ARTICLE 5. The Lebanese flag shall be composed of three horizontal stripes, a white stripe between two red ones. The width of the white stripe shall be equal to that of both red stripes. In the center of and occupying one-third of the white stripe is a green cedar tree with its top touching the upper red strip and its base touching the lower red stripe.

CHAPTER 2 THE RIGHTS AND DUTIES OF THE CITIZEN

ARTICLE 6. Lebanese nationality and the manner in which it is acquired, retained, and lost shall be determined in accordance with the Law.

ARTICLE 7. All Lebanese shall be equal before the Law. They shall equally enjoy civil and political rights and shall equally be bound by public obligations and duties without any distinction.

ARTICLE 8. Individual liberty is guaranteed and protected by Law. No one may be arrested, imprisoned, or kept in custody except according to the provisions of the Law. No offense may be established or penalty imposed except by Law.

ARTICLE 9. There shall be absolute freedom of conscience. The state in rendering homage to the Most High shall respect all religions and creeds and shall guarantee, under its protection, the free exercise of all religious rites provided that public order is not disturbed. It shall also guarantee that the personal status and religious interests of the population, to whatever religious sect they belong, shall be respected.

ARTICLE 10. Education shall be free insofar as it is not contrary to public order and morals and does not interfere with the dignity of any of the religions or creeds. There shall be no violation of the right of religious communities to have their own schools provided they follow the general rules issued by the state regulating public instruction.

ARTICLE 11. Arabic shall be the official national language. A Law shall determine the cases in which the French language may be used.

ARTICLE 12. Every Lebanese shall have the right to hold public office, no preference being made except on the basis of merit and competence, according to the conditions established by Law. A special statute shall guarantee the rights of state officials in the departments to which they belong.

ARTICLE 13. The freedom to express one's opinion orally or in writing, the freedom of the press, the freedom of assembly, and the freedom of association shall be guaranteed within the limits established by Law.

ARTICLE 14. The citizen's place of residence is inviolable. No one may enter it except in the circumstances and manners prescribed by Law.

ARTICLE 15. Rights of ownership shall be protected by Law. No one's property may be expropriated except for reasons of public utility in cases established by Law and after fair compensation has been paid beforehand.

TITLE II POWERS
CHAPTER 1
GENERAL PROVISIONS

ARTICLE 16. Legislative power shall be vested in a single body, the Chamber of Deputies.

ARTICLE 17. Executive power shall be entrusted to the Council of Ministers, and the Council shall exercise it in accordance with conditions laid down in this Constitution.

ARTICLE 18. The parliament and the Council of Ministers have the right to propose Laws. No law shall be promulgated until it has been adopted by the Chamber.

ARTICLE 19. A Constitutional Council shall be established to supervise the Constitutionality of Laws and to arbitrate conflicts that arise from parliamentary and presidential elections. The President, the President of the Parliament, the Prime Minister, along with any ten members of Parliament, have the right to consult this council on matters that relate to the Constitutionality of Laws. The officially recognized heads of religious communities have the right to consult this Council only on Laws relating to personal status, the freedom of belief and religious practice, and the freedom of religious education. The rules governing the organization, operation, composition, and modes of appeal of the Council will be decided by a special Law.

ARTICLE 20. Judicial power shall be exercised by the tribunals of various levels and jurisdictions. It shall function within the limits of an order established by Law and offering accordingly the necessary guarantees to judges and litigants. The limits and conditions for the protection of the judges shall be fixed by Law. The judges shall be independent in the exercise of their duties. The decisions and judgements of all courts shall be rendered and executed in the name of the Lebanese People.

ARTICLE 21. Every Lebanese citizen who has completed his twenty-first year is an elector provided he fulfills the conditions laid down in the electoral Law.

CHAPTER 2 THE LEGISLATIVE POWER

ARTICLE 22. With the election of the first Parliament on a national, non-confessional basis, a Senate shall be established in which all the religious communities shall be represented. Its authority shall be limited to major national issues.

ARTICLE 23. (Abrogated in 1927)

ARTICLE 24. The Chamber of Deputies shall be composed of elected members; their number and the method of their election shall be determined by the electoral laws in effect. Until such time as the Chamber enacts new electoral laws on a non-confessional basis, the distribution of seats shall be according to the following principals : One. Equal representation between Christians and Muslims. Two. Proportional representation among the confessional groups within each religious community.

Proportional representation among geographic regions. Exceptionally and for one time only, the seats that are currently vacant, as well as the new seats that have been established by law shall be filled by appointment, all at once, and by a 2/3 majority of the Government of National Unity. This is to establish equality between Christians and Muslims as stipulated in the Document of National Accord. The electoral laws will specify the details regarding the implementation of this cause.

ARTICLE 25. Should the Chamber of Deputies be dissolved, the Decision of dissolution must provide for the holding of new elections in accordance with Article 24 and within a period not exceeding three months.

CHAPTER 3 GENERAL PROVISIONS

ARTICLE 26. The Government and the Chamber of Deputies shall be located in Beirut.

ARTICLE 27. A member of the Chamber shall represent the whole nation. No restriction or stipulation may be imposed upon his mandate by his electors.

ARTICLE 28. A Deputy may also occupy a ministerial position. Ministers, all or in part, may be selected from among the members of the Chamber or from persons outside the Chamber.

ARTICLE 29. Cases in which persons are disqualified from becoming Deputies shall be determined by Law.

ARTICLE 30. The Deputies alone shall have competence to judge the validity of their mandate. No Deputy's mandate may be invalidated except by a majority of two thirds of the votes of the entire membership. This clause is automatically cancelled as soon as the Constitutional Council is established and as soon as the laws relating to it are implemented.

ARTICLE 31. Meetings of the Chamber outside those set for legal sessions shall be unlawful and ipso facto null and void.

ARTICLE 32. The Chamber shall meet each year in two ordinary sessions. The first session shall open on the first Tuesday following March 15 and shall continue its meetings until the end of May. The second session shall begin on the first Tuesday following October 15; its meetings shall be reserved for the discussion of and voting on the budget before any other work. This session shall last until the end of the year.

ARTICLE 33. The ordinary session shall begin and end automatically on the dates fixed in Article 32. The president of the Republic in consultation with the Prime Minister may summon the Chamber to extraordinary sessions by a decree that specifies the dates of the opening and closing of the extraordinary sessions as well as the agenda. The president of the Republic shall be required to convoke the Chamber if an absolute majority of the total membership so requests.

ARTICLE 34. The Chamber shall not be validly constituted unless the majority of the total membership is present. Decisions shall be taken by a majority vote. Should the votes be equal the question under consideration shall be rejected.

ARTICLE 35. The meetings of the Chamber shall be public. However, at the request of the Government or of five Deputies, the Chamber may sit in secret sessions. It may then decide whether to resume the discussion of the same question in public.

ARTICLE 36. Votes shall be cast verbally or by the members standing, except for elections when the ballot shall be secret. With respect to Laws in general and on questions of confidence, the vote shall always be taken by roll call and the responses made in an audible voice.

ARTICLE 37. Every Deputy shall have the absolute right to raise the question of no confidence in the Government during ordinary or extraordinary sessions. Discussion of and voting on such a proposal may not take place until at least five days after submission to the secretariat of the Chamber and its communication to the ministers concerned.

ARTICLE 38. No Bill which has been rejected by the Chamber may be re-introduced during the same session.

ARTICLE 39. No member of the Chamber may be prosecuted because of ideas and opinions expressed during the period of his mandate.

ARTICLE 40. No member of the Chamber may, during the sessions, be prosecuted or arrested for a criminal offense without the permission of the Chamber, except when he is caught in the act.

ARTICLE 41. Should a seat in the Chamber become vacant, the election of a successor shall begin within two months. The mandate of the new member shall not exceed that of the old member whose place he is taking; however, should the seat in the Chamber become vacant during the last six months of its mandate, no successor may be elected.

ARTICLE 42. General elections for the renewal of the Chamber shall take place within a sixty-day period preceding the expiration of its mandate.

ARTICLE 43. The Chamber shall draw up its own internal rules and procedures.

ARTICLE 44. Each time a new Chamber is elected the Chamber shall meet under the presidency of the oldest member and the secretariat of the two youngest. It shall then elect separately, by a secret ballot and by an absolute majority of the votes cast, the President and the Vice President of the Chamber to hold office for the length of the Chamber's term. At the third ballot, a relative majority shall be sufficient. Should the votes be equal, the oldest candidate shall be considered elected. Every time a new Chamber of deputies is elected, as well as in the October session of each year, the Chamber shall elect two Secretaries by secret ballot according to the majority stipulated in the first part of this Article. The Chamber may once only, two years after the election of its president and his Deputy, and in the first session it holds, withdraw its confidence from the President of the Chamber or his Deputy by a Decision of two thirds of the Chamber, based on a petition signed by at least ten Deputies. The Chamber, at such point, must hold an immediate session to fill the vacant post.

ARTICLE 45. Members of the Chamber may only vote when they are present at the meeting. Voting by proxy shall not be permitted.

ARTICLE 46. The Chamber shall have the exclusive right to maintain order in its meeting through its President.

ARTICLE 47. Petitions to the Chamber may not be presented except in writing. They may not be presented verbally or at the bar of the Chamber.

ARTICLE 48. The remuneration of members of the Chamber shall be determined by Law.

CHAPTER 4 THE EXECUTIVE POWER

1. The President of the Republic

ARTICLE 49. The president of the Republic is the head of the state and the symbol of the nation's unity. He shall safeguard the Constitution and Lebanon's independence, unity, and territorial integrity. The president shall preside over the Supreme Defense Council and be the Commander-in Chief of the Armed Forces which fall under the authority of the Council of Ministers. The President of the Republic shall be elected by secret ballot and by a two-thirds majority of the Chamber of Deputies. After a first ballot, an absolute majority shall be sufficient. The president's term is for six years. He may not be re-elected until six years after the expiration of his last mandate. No one may be elected to the Presidency of the Republic unless he fulfills the conditions of eligibility for the Chamber of Deputies. It is also not possible to elect judges, Grade One civil servants, or their equivalents in all public institutions to the Presidency during their term of office or within two years following the date of their resignation or their leaving office for whatever reason.

ARTICLE 50. Upon assuming office, the President of the Republic shall take an oath of fidelity before the parliament to the Lebanese Nation and the Constitution in the following terms: "I swear by Almighty God to observe the Constitution and the Laws of the Lebanese Nation and to maintain the independence of Lebanon and its territorial integrity".

ARTICLE 51. The president of the Republic shall promulgate the Laws after they have been approved by the Chamber in accordance with the time limits specified by the Constitution. He asks for the publication of these Laws, and he may not modify these Laws or exempt anyone from complying with their provisions.

ARTICLE 52. The president of the Republic shall negotiate international treaties in coordination with the Prime Minister. These treaties are not considered ratified except after agreement of the Council of Ministers. They shall be made known to the Chamber whenever the national interest and security of the state permit. However, treaties involving the finances of the state, commercial treaties, and in general treaties that cannot be renounced every year shall not be considered ratified until they have been approved by the Chamber.

ARTICLE 53.

1. The president shall preside over the Council of Ministers when he wishes without participating in voting.
2. The president shall designate the Prime Minister in consultation with the president of the Chamber of deputies based on parliamentary consultations which shall be binding and the content of which the President shall formally disclose to the Prime Minister.
3. The President alone shall issue the decree which designates the Prime Minister.
4. He shall issue, in agreement with the Prime Minister, the decree appointing the Cabinet and the decrees accepting the resignation of Ministers.
5. He shall issue, on his own authority, the decrees accepting the resignation of the Cabinet or considering it resigned.
6. He shall forward to the Chamber of Deputies Bills that are delivered to him by the council of Ministers.
7. He shall accredit [Lebanese] ambassadors [abroad] and accept the credentials of [foreign] ambassadors.
8. He shall preside over official functions and grant official decorations by Decree.
9. He shall grant particular pardons by Decree, but a general amnesty cannot be granted except by a Law.
10. He shall address, when necessary, letters to the Chamber of Deputies.
11. He may introduce, from outside the agenda, any urgent matter to the council of ministers.
12. He may, in agreement with the Prime Minister, call the Council of Ministers to an extraordinary session, whenever he sees it necessary.

ARTICLE 54. The decisions of the President must be countersigned by the Prime Minister and the concerned Minister or Ministers except the Decree designating a new Prime Minister and the Decree accepting the resignation of the Cabinet or considering it resigned. Decrees issuing Laws must be countersigned by the Prime Minister.

ARTICLE 55. The president of the Republic may, in accordance with the conditions stipulated in Articles 65 and 77 of this Constitutions, ask the council of Ministers to dissolve the Chamber of deputies before the expiration of its mandate. If the council, based on this request, decides to dissolve the Chamber of deputies, the President shall issue the decree dissolving it, and in this case, the electoral bodies shall meet as provided for in Article 25, and the new Chamber shall be called to convene within fifteen days after the proclamation of the election. The administrative staff of the Chamber of deputies shall continue to function until the election of a new Chamber. If elections are not held within the time limit specified in Article 25 of the Constitution, the decree dissolving the Chamber shall be considered null and void, and the Chamber of deputies shall continue to exercise its powers according to the stipulations of the Constitution.

ARTICLE 56. The president of the Republic shall promulgate the laws which have been adopted within one month of their transmission to the Government. He must promulgate Laws that were declared urgent by a special Decision of the Chamber within five days. The President shall issue decrees and request their promulgation; he has the right to ask the Council of Ministers to review any decision that the Chamber has taken within fifteen days of the decision's transmission to the Presidency. If the Council of Ministers insists on the decision or if the time limit passes without the decree being issued or returned, the Decision or Decree shall be considered legally operative and must be promulgate.

ARTICLE 57. The President of the Republic, after consultation with the Council of Ministers, shall have the right to request the reconsideration of a Law once during the period prescribed for its promulgation. This request may not be refused. When the President exercises this right, he shall not be required to promulgate this law until it has been reconsidered and approved by an absolute majority of all members legally composing the Chamber. If the time limits

pass without the Law being issued or returned, the law shall be considered legally operative and must be promulgated.

ARTICLE 58. Every Bill that the Council of Ministers deems urgent and in which this urgency is indicated in the Decree of transmission to the Chamber of Deputies may be issued by the President within forty days following its communication to the Chamber and after including it on the agenda of a general meeting, reading it aloud before the Chamber, and after the expiration of the time limit without the Chamber acting on it.

ARTICLE 59. The President of the Republic may adjourn the Chamber for a period not exceeding one month, but he may not do so twice during the same session.

ARTICLE 60. While performing his functions, the President of the Republic shall not be held responsible except when he violates the Constitution or in the case of high treason. However, his responsibility in request of ordinary crimes shall be subject to the ordinary laws. For such crimes, as well as for violation of the Constitution and for high treason, he may not be impeached except by a two-thirds majority Decision of the total membership of the Chamber of Deputies. He shall be tried by the Supreme Council provided for in Article 80. The functions of Public Prosecutor of the Supreme Council shall be performed by a judge appointed by the Supreme Council in plenary session.

ARTICLE 61. Should the President of the Republic be impeached, He shall be suspended from his functions. The presidency shall remain vacant until the Supreme Council has settled the matter.

ARTICLE 62. Should the Presidency become vacant for any reason whatsoever, the Council of Ministers shall exercise the powers of the President by delegation.

ARTICLE 63. The remuneration of the President of the Republic shall be determined by a Law. It may not be increased or reduced during his term of office.

2. The Prime Minister

ARTICLE 64. The Prime Minister is the head of the government and its representative. He speaks in its name and shall be considered responsible for executing the general policy that is set by the Council of Ministers. He shall exercise the following powers:

1. He shall head the Council of Ministers and shall be, ex-officio, Deputy Head of the Supreme Defense Council.
2. He shall conduct the Parliamentary consultations involved in forming a Cabinet. He shall sign, with the President, the Decree forming the Cabinet. The Cabinet must present its general statement of policy to the Chamber and gain its confidence within thirty days of the day of issuance of the Decree in which the Cabinet was formed. The Cabinet shall not exercise its powers before it gains the Chamber's confidence nor after it has resigned or is considered resigned, except in the narrow sense of managing affairs.
3. He shall present the Government's general policy statements before the Chamber of Deputies.
4. He shall sign, along with the President, all decrees, except the Decree which designates him the head of the Government [i.e. Prime Minister], and the decree accepting the Cabinet's resignation or considering it resigned.
5. He shall sign the Decree calling for an extraordinary parliamentary session, decrees issuing Laws, and requests for reviewing Laws.
6. He shall call the Council of Ministers into session and set its agenda, and he shall inform the President and the Ministers beforehand of the subjects included on the agenda and of the urgent subjects that will be discussed.
7. He shall supervise the activities of the public administrations and institutions and shall coordinate among the Ministers and provide general guidance to ensure the proper progress of affairs.
8. He shall hold working meetings with the competent authorities in the government in the presence of the concerned Minister.

3. The Council of Ministers

ARTICLE 65. Executive authority shall be vested in the Council of Ministers. It shall be the authority to which the armed forces are subject. Among the powers that it shall exercise are the following:

1. It shall set the general policy of the Government in all fields, prepare Bills and organizational Decrees and make the decisions necessary for implementing them.
2. It shall watch over the execution of Laws and regulations and supervise the activities of all the Government's branches including the civil, military, and security administrations and institutions without exception.
3. It shall appoint Government employees and dismiss them and accept their resignations according to the Law.
4. It shall dissolve the Chamber of Deputies upon the request of the President of the Republic if the Chamber of Deputies, for no compelling reasons, fails to meet during one of its regular periods and fails to meet throughout two successive extraordinary periods, each longer than one month, or if the Chamber returns an annual budget plan with the aim of paralyzing the Government. This right cannot be exercised a second time if it is for the same reasons which led to the dissolution of the Chamber the first time.
5. The Council of Ministers shall meet in a locale specifically set aside for it, and the President shall chair its meetings when he attends. The legal quorum for a Council meeting shall be a two-thirds majority of its members. It shall make its decisions by consensus. If that is not possible, it shall make its decisions by

vote of the majority of attending members. Basic national issues shall require the approval of two thirds of the members of the Council named in the Decree forming the Cabinet. Basic national issues are considered the following: The amendment of the Constitution, the declaration of a state of emergency and its termination, war and peace, general mobilization, international agreements and treaties, the annual Government budget, comprehensive and long-term development projects, the appointment of Grade One government employees and their equivalents, the review of the administrative map, the dissolution of the Chamber of Deputies, electoral Laws, nationality Laws, personal status Laws, and the dismissal of Ministers.

ARTICLE 66. Only Lebanese who satisfy the conditions for deputization may assume Ministerial posts. The Ministers shall administer the Government's services and shall assume the responsibility of applying the Laws and regulations, each one according to the affairs of his administration and what is specific to them. Ministers shall be collectively responsible before the Chamber for the general policy of the Government and individually responsible for their personal actions.

ARTICLE 67. Ministers may attend the Chamber if they so desire, and they shall have the right to be heard whenever they request to speak. They may be assisted by whomever they select, from among the officials of their Departments.

ARTICLE 68. When the Chamber in accordance with Article 37, passes a vote of no confidence in a Minister, that minister shall be required to resign.

ARTICLE 69.

1. The Government shall be considered resigned in the following circumstances:
 - If the Prime Minister resigns;
 - If it loses more than a third of the members specified in the Decree forming it;
 - If the Prime Minister dies;
 - At the beginning of the term of the President of the Republic;
 - At the beginning of the term of the Chamber of Deputies;
 - When it loses the confidence of the Chamber of Deputies based on the Chamber's initiative or based on the Council's initiative to gain the Chamber's confidence.
2. Ministers shall be dismissed by a Decree signed by the President and the Prime Minister in accordance with Article 65 of the Constitution.
3. When the Council resigns or is considered resigned, the Chamber of Deputies shall automatically be considered in extraordinary session until a new Council has been formed and has gained the Chamber's confidence.

ARTICLE 70. The Chamber of Deputies shall have the right to impeach the Prime Minister and Ministers for high treason or for serious neglect of their duties. The Decision to impeach may not be taken except by a two-thirds majority of the total membership of the Chamber. A special Law shall be issued to determine the conditions of the civil responsibility of the Prime Minister and individual Ministers.

ARTICLE 71. The impeached Prime Minister or Minister shall be tried by the Supreme Council.

ARTICLE 72. A Prime Minister or Minister shall leave office as soon as the Decision of impeachment concerning him is issued. If he resigns, his resignation shall not prevent judicial proceedings from being instituted or continued against him.

TITLE III

A. ELECTION OF THE PRESIDENT OF THE REPUBLIC

ARTICLE 73. One month at least and two months at most before the expiration of the term of office of the President of the Republic, the Chamber shall be summoned by its President to elect the new President of the Republic. However, should it not be summoned for this purpose, the Chamber shall meet of its own accord on the tenth day preceding the expiration of the President's term of office.

ARTICLE 74. Should the Presidency become vacant through the death or resignation of the President or for any other cause, the Chamber shall meet immediately and by virtue of the Law to elect a successor. If the Chamber happens to be dissolved at the time the vacancy occurs, the electoral bodies shall be convened without delay and, as soon as the elections have taken place, the Chamber shall meet by virtue of the Law.

ARTICLE 75. The Chamber meeting to elect the President of the Republic shall be considered an electoral body and not a legislative assembly. It must proceed immediately, without discussion or any other act, to elect the Head of the State.

B. AMENDING THE CONSTITUTION

ARTICLE 76. The Constitution may be revised upon the proposal of the President of the Republic. In such a case the Government shall submit a draft law to the Chamber of Deputies.

ARTICLE 77. The Constitution may also be revised upon the request of the Chamber of Deputies. In this case the following procedures shall be observed: During an ordinary session and at the request of at least ten of its members, the Chamber of Deputies may recommend, by a two-thirds majority of the total members lawfully composing the Chamber, the revision of the Constitution. However, the Articles and the questions referred to in the recommendation must be clearly defined and specified. The President of the Chamber shall then transmit the recommendation to the Government requesting it to prepare a draft law relating thereto. If the Government approves the recommendation of the Chamber by a two-thirds majority, it must prepare the draft amendment and submit it to the Chamber within four months; if it does not agree, it shall return the Decision to the Chamber for reconsideration. If the Chamber insists upon the necessity of the amendment by a three-fourths majority of the total members lawfully composing the Chamber, the President of the Republic has then either to accede to the Chamber's recommendation or to ask the Council of Ministers to dissolve the Chamber and to hold new elections within three months. If the new Chamber insists on the necessity of amending the Constitution, the Government must yield and submit the draft amendment within four months.

C. THE WORKS OF THE CHAMBER OF DEPUTIES

ARTICLE 78. When a draft Law dealing with a Constitutional amendment is submitted to the Chamber, it must confine itself to its discussions before any other work until a final vote is taken. It may discuss and vote only on Articles and questions clearly enumerated and defined in the draft submitted to it.

ARTICLE 79. When a draft law dealing with a Constitutional amendment is submitted to the Chamber, it cannot discuss it or vote upon it except when a majority of a two thirds of the members lawfully composing the Chamber are present. Voting shall likewise be by the same majority. The President of the Republic shall be required to promulgate the Law of the Constitutional amendment under the same conditions and in the same form as ordinary laws. He shall have the right, within the period established for the promulgation, to ask the Chamber to reconsider the draft, after consultation with the Council of Ministers, in which case the vote shall be by two-thirds majority.

TITLE IV MISCELLANEOUS PROVISIONS

A. THE SUPREME COUNCIL

ARTICLE 80. The Supreme Council, whose function is to try Presidents and Ministers, shall consist of seven Deputies elected by the Chamber of Deputies and of eight of the highest Lebanese judges, according to their rank in the judicial hierarchy, or, in case of equal ranks, in the order of seniority. They shall meet under the presidency of the judge of the highest rank. The decisions of condemnation by the Supreme Council shall be rendered by a majority of ten votes. A special Law shall be issued to determine the procedure to be followed by this Council.

B. FINANCES

ARTICLE 81. No public taxes shall be imposed and no new taxes shall be established or collected in the Lebanese Republic except by a comprehensive Law which shall apply to the entire Lebanese territory without exception.

ARTICLE 82. No tax may be modified or abolished except by virtue of Law.

ARTICLE 83. Each year at the beginning of the October session, the Government shall submit to the Chamber of Deputies the general budget estimates of state expenditures and revenues for the following year. The budget shall be voted upon Article by Article.

ARTICLE 84. During the discussion of the budget and draft laws involving the opening of supplementary or extraordinary credits, the Chamber may not increase the credits proposed in the budget or in the draft Laws mentioned above either by way of amendment or by means of a proposal. The Chamber may, however, adopt, by way of proposal, Laws involving further expenditures after the close of this discussion.

ARTICLE 85. No extraordinary credit may be opened except by a special Law. Nevertheless, should unforeseen circumstances render urgent expenditures necessary, the President of the Republic may issue a Decree, based on a decision of the Council of Ministers, to open extraordinary or supplementary credits or transfer appropriations in the budget as long as these credits do not exceed a maximum limit specified in the budget Law. These measures shall be submitted to the Chamber for approval at the first ensuing session.

ARTICLE 86. If the Chamber of Deputies has not given a final Decision on the budget estimates before the expiration of the session devoted to the examination of the budget, the President of the Republic, in coordination with the Prime Minister, shall immediately convene the Chamber for an extraordinary session which shall last till the end of January in order to continue the discussion of the budget; if, at the end of this extraordinary session, the budget estimates have not been finally settled, the Council of Ministers may then make a Decision on the basis of which a Decree is issued by the President giving effect to the above estimates in the form in which they were submitted to the Chamber. However, the Council of Ministers may not exercise this right unless the budget estimates were submitted to the Chamber at least fifteen days before the commencement of its session. Nevertheless, during the said extraordinary session, taxes, charges, duties, imposts, and other kinds of revenues shall continue to be collected as before. The budget of the previous year shall be adopted as a basis. To this must be added the permanent credits which have been dropped, and the Government shall fix the expenditures for the month of January on the basis of the 'provisional twelfth'.

ARTICLE 87. The final financial accounts of the Administration for each year must be submitted to the Chamber for approval before the promulgation of the budget of the year following. A special Law shall be issued for the setting up of an Auditing Bureau.

ARTICLE 88. No public loan or undertaking involving an expenditure from the treasury funds may be contracted except by virtue of a Law.

ARTICLE 89. No contract or concession for the exploitation of the natural resources of the country, or a public utility service, or a monopoly may be granted except by virtue of a Law and for a limited period.

**TITLE V
PROVISIONS RELATING TO THE MANDATORY POWER AND THE LEAGUE OF NATIONS**

ARTICLE 90. (Abrogated in 1943)

ARTICLE 91. (Abrogated in 1943)

ARTICLE 92. (Abrogated in 1943)

ARTICLE 93. (Abrogated in 1943)

ARTICLE 94. (Abrogated in 1943)

**TITLE VI
FINAL AND TEMPORARY PROVISIONS**

ARTICLE 95. The first Chamber of Deputies which is elected on the basis of equality between Muslims and Christians shall take the appropriate measures to realize the abolition of political confessionalism according to a transitional plan. A National Committee shall be formed headed by the President of the Republic, including, in addition to the President of the Chamber of Deputies and the Prime Minister, leading political, intellectual, and social figures. The tasks of this Committee shall be to study and propose the means to ensure the abolition of confessionalism, propose them to the Chamber of Deputies and the Ministers, and supervise the execution of the transitional plan. During the transitional phase:

One- The confessional groups shall be represented in a just and equitable fashion in the formation of the Cabinet.

Two- The principle of confessional representation in public service jobs, in the judiciary, in the military and security institutions, and in public and mixed agencies shall be cancelled in accordance with the requirements of national reconciliation; they shall be replaced by the principle of expertise and competence. However, Grade One posts and their equivalents shall be excepted from this rule, and the posts shall be distributed equally between Christians and Muslims without reserving any particular job for any confessional group but rather applying the principles of expertise and competence.

G. PROVISIONS RELATING TO THE ELECTION AND FUNCTIONS OF THE SENATE

ARTICLE 96. (Abrogated in 1947)

ARTICLE 97. (Abrogated in 1947)

ARTICLE 98. (Abrogated in 1947)

ARTICLE 99. (Abrogated in 1947)

ARTICLE 100. (Abrogated in 1947)

ARTICLE 101. Beginning September 1, 1929, the state of 'Greater Lebanon' shall be known as 'The Lebanese Republic' without any other change or modification.

ARTICLE 102. All legislative provisions contrary to the present Constitution shall be abrogated.